MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index

ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)

مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

المرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي 2005-2010
دراسة تاريخية

أ.م.د. أثمار عبد الحسين مطلك
جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

استلام البحث:28-02-2024 مراجعة البحث :08-03-2024 قبول البحث:16-05-2024

الملخص

تعد قضية مشاركة المرأة العراقية في موضوع السياسة من المواضيع الحيوية والمهمة ، اذ تحتل مكانة وأولوية متميزة وخاصة في الوقت الحاضر ، لما تشكله المرأة من أهمية في أدارة المجتمع ونهضته ، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول أن نبرز الدور السياسي للمرأة العراقية بعد حدوث التغيير عام 2003 ، التغيير الذي كان ينشده جميع العراقيين ، للتخلص من الديكتاتورية واسترداد حقوق الفئات التي قمعت وهمشت ، وقد رافقت تلك المشاعر اهتماما بحقوق المرأة والاستعداد لتوفير الفرص الممكنة لتعويضها ، فانعكس ذلك في مجموعة مكتسبات ، فقد استطاعت المرأة ان تحصل على دور ريادي في المجلس النيابي ، حيث كان لها وجود واضح في مجلس الحكم الانتقالي والمجلس الوطني المؤقت ، والجمعية الوطنية ، والمجلس النيابي ، ونلاحظ بان دورها القيادي بدا ينضج تدريجا ، وتدرج بالتصاعد من دورة الى اخرى ، حيث اختلفت مشاركتها ومطالباتها ، كما كانت لها العديد من الانجازات والمشاركات في اتخاذ القرارات والقوانين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعديد من المواضيع التي تخص الفرد العراقي ، فقد شاركت عدد من النساء في مجلس الحكم ، كما أصدر مجلس الحكم قانون ادارة الدولة عام 2004 الذي أقر كوتا النساء بتخصيص مالا يقل عن ربع مقاعد البرلمان ، وشاركت عدد من هؤلاء النساء في لجنة كتابة الدستور ، وهي مشاركة مسؤولة تنم عن شعورهن بالقيادة والمسؤولية تجاه المجتمع ، فيما حصلت عدد من البرلمانيات على وزارات وعلى الرغم من الدور الذي ذكرناه للبرلمانيات في تقويم عمل المجلس النيابي ، الا انه لوحظ غياب خطة عمل للبرلمانيات خلال الدورات النيابية ، اذ كان ينقصهن ، وجود خطة عمل واضحة تنظم عملهن وفق ما ملقى عليهن من مسؤوليات جسيمة تصب في خدمة المجتمع

الكلمات المفتاحية: المرأة، مجلس النواب، الانتخابات، الدستور، الكتلة النسوية

Abstract:

The issue of Iraqi women's participation in politics is a vital and important issue, as it occupies a distinct and priority position, especially at the present time, due to the importance of women in managing and developing society. Through this study, we will try to highlight the political role of Iraqi women after the change in 2003, the change that all Iraqis were seeking, to get rid of dictatorship and restore the rights of the oppressed and marginalized groups. These feelings were accompanied by interest in women's rights and a willingness to provide possible opportunities to compensate for them. This was reflected in a group of gains. Women were able to obtain a leading role in the parliament, as they had a clear presence in the Transitional Governing Council, the Interim National Council, the National Assembly, and the parliament. We note that their leadership role began to mature gradually and increased from one session to another, as their participation and demands differed. They also had many achievements and participation in making political, social, economic decisions and laws and many issues related to the Iraqi individual. A number of women participated in the Governing Council, and the Governing Council issued the State Administration Law in 2003. 2004, which approved a quota for women by allocating no less than a quarter of the seats in Parliament, and a number of these women participated in the Constitution Drafting Committee, a responsible participation that reflects their sense of leadership and responsibility towards society, while a number of female parliamentarians obtained ministries. Despite the role we mentioned for female parliamentarians in evaluating the work of the Parliament, it was noted that there was an absence of a work plan for female parliamentarians during the parliamentary sessions, as they lacked a clear work plan that organizes their work in accordance with the grave responsibilities placed upon them that serve society.

Keywords: Women, House of Representatives, Elections, Constitution, Women's Bloc

مقدمة

استطاعت المرأة العراقية بعد مخاض عسير، من الحصول على حقوقها السياسية ، حيث كان المجتمع العراقي يقف بالضد من نهضتها ومن تعليمها وتوليها المناصب الإدارية والسياسية ، لذلك كانت خطواتها لتحقيق ذاتها تدريجية وحذره في الوقت ذاتة ، فكانت البداية الفعلية للمشاركة السياسية بعد التغيير 2003 وتحديدا بعد صدور دستور 2005 الذي اتاح للمرأة المشاركة في العملية السياسية ، اذ كان العراق يمر بظروف سياسية صعبة الا ان المرأة العراقية تمكنت في خضم هذه التحديات من أيجاد دور قيادي متميز لها ، وان لم يكن بالصورة التي تطمح اليها ، فقد استطاعت ان تتبوأ مناصب وزارية وبرلمانية ، كان من نتائجها اسماع صوتها لكل رجالات الدولة ، تكمن اهمية هذه الدراسة كونها تتناول المرأة العراقية التي عانت من تهميش وأقصاء في الحياة السياسية طيلة السنوات السابقة ، والتي استطاعت بعد نضال طويل من المشاركة والولوج الى عالم السياسة وتبوء بعض المناصب المهمة في الدولة ، وتأتي اهمية هذه الدراسة ايضا لرغبة الباحثة لمعرفة ما حجم مشاركة المرأة العراقية في البرلمان العراقي ، وهل كان هناك فعلا مشاركة مؤثرة للمرأة في الانتخابات العراقية ، وما مقدار هذه المشاركة وفعاليتها ، وهل كان للمرأة دور وصدى مسموع في البرلمان ، وهل استطاعت ان تتبوا مراكز قيادية في المجلس النيابي.

وهنا جاء البحث بثلاثة محاور اقتضتها طبيعة البحث ، فتناول المحور الاول تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العراقية قبيل عام 2005 ، معرجا على الجذور الاولى لمشاركة النساء في العمل السياسي وما عانت من تهميش ، في حين ناقش المحور الثاني الانتخابات النيابية العراقية والمشاركة السياسية للمرأة 2005–2010 ، والذي تناول الدساتير التي ضمنت حق تمثيل المرأة في العملية السياسية ، وما تبعها من انتخابات نيابية استطاعت المرأة من خلالها الحصول على مقاعد في البرلمان العراقي ، وجاء المحور الاخير بعنوان المرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي2005–2010 والذي تمحور حول مشاركة المرأة البرلمانية في المجلس النيابي والدور الذي لعبته خلال هذه المدة.

أولا: تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العراقية قبيل عام 2005:

لم يتضمن الدستور العراقي الدائم الأول لسنة 1925 ، حق للمرأة في المشاركة بالانتخابات النيابية ، وكذلك الأمر في القوانين الانتخابية الأخرى ، اذ اقتصر قانونا الانتخابات النيابية لعامي 1946و1956 ، على الذكر الذي أكمل العشرين من العمر ، وكان أسمة مدونا في سجل الناخبين [1] ، ومن الجدير بالذكر ان التشريعات العراقية منذ دستور سنة 1925 الى سقوط النظام الملكي في العراق سنة 1958 حرمت المرأة من مظاهر الحياة السياسية وخاصة حق المشاركة في الانتخابات ، اذ حرمت قوانين الانتخاب من ان تكون المرأة ناخبة او منتخبة وأعطت هذه الحقوق للذكور فقط [2] 0

بعد ثورة تموز 1958، اعترف الدستور العراقي المؤقت الأول لسنة 1958 للمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث، بحق المرأة في المشاركة السياسية ناخبة ومرشحة في المادة رقم (9) ولكن على الصعيد العملي لم تتم اية انتخابات خلال هذه الحقبة الجمهورية [3].

اما دستور الجمهورية الثانية 1963 فقد خلت مواده من الإشارة الى اي حقوق يمكن ان يتمتع بها المواطنون سواء كانوا رجالا ام نساء ، في حين تضمن دستور الجمهورية الثالثة المؤقت الصادر في 1964 ، في بابه (الثالث) ، الإشارة الى المشاركة السياسية للمرأة والمساواة مع الرجل في تولي المناصب العامة [4] ، كما نص هذا الدستور على تكوين الجمعيات والنقابات وحرية الاجتماع ، وبذلك يكون الدستور قد أشار الى آليات مهمة من آليات المشاركة السياسية ، ويعد هذا تطورا مهما في مجال كفالة حرية الفرد في التعبير عن صورة المشاركة السياسية دون قيود تفرض من قبل الدولة [5]، في حين أشارت المادة (39) من الدستور على أهم إلية من آليات المشاركة السياسية الا وهي الانتخابات التي عدتها حقا لكل العراقيين عبر ذلك عن جدية الدولة في إتاحة المشاركة السياسية للمرأة العراقية عندما عدتها واجبة على الرجل واختيارية على النساء [6] 0 وعلى الرغم من صدور دستور1964 وقانون الانتخاب لسنة 1667 الذي منح المرأة حق التصويت ، الا أن الحياة البرلمانية كانت معطلة منذ ذلك التاريخ وحتى تموز 1968 [7] .

وفي 21 أيلول 1968 صدر الدستور المؤقت بعد شهرين من قيام انقلاب 17 تموز 1968، الا ان هذا الدستور لم يأت بشي جديد يضاف على مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، فقد تشابهت مواده مع مواد دستور عام 1964 الى حد كبير [8] ، الا أنه نص على حق المرأة الكردية الى جانب المرأة العربية في المشاركة السياسية مما يسجل ايجابية جاء بها هذا الدستور [9].

اما بشأن دستور عام 1970 فقد كفل المشاركة السياسية للمرأة أيضا، الا أنة اشترط قيدا حدد الحرية السياسية للرجال والنساء، عندما ذكر في مادته (26) بان الدولة تعمل على توفير الأسباب المطلوبة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي، وبذلك جاءت هذه المشاركة محكومة بأيدلوجية محددة، مما شكل قيدا عليها منذ البداية، وبقي هذا الشرط ملازما لجميع القوانين التي صدرت فيما بعد لتنظيم هذه المشاركة [10].

فيما تمكنت المرأة العراقية من الحصول على عدد من مقاعد المجلس الوطني العراقي (البرلمان) في قانون رقم (55) لسنة 1980، حيث شغلت النساء (16) مقعدا من أصل (250) اي بنسبة تبلغ 4% من مقاعد المجلس الوطني، لكن المجلس الوطني المنتخب كان أداة للنظام لإضفاء المشروعية على قراراته مما لا يتيح الحديث عن دور حقيقي للنساء او الرجال في ذلك الحين [11].

وأجمالا نستطيع القول بان الدساتير العراقية أنفة الذكر لم توفر أية ضمانات حقيقية لاحترام الحقوق والحريات التي تضمنتها نصوص البعض منها ، من تعسف السلطة ولم تتمكن المرأة العراقية من ترجمة هذه النصوص بمشاركة فعلية الا بعد عام 1980 عند صدور قانون المجلس الوطني ، الذي تم بموجبة المشاركة الفعلية للمرأة العراقية في السياسية ، اذ استطاعت أن تحتل مقاعد في البرلمان العراقي ، الا أن هذه المشاركة كانت في أطار نظام الحزب الواحد الذي استخدم

النمط التعبوي للمشاركة السياسية وليس كما هي في مفهومها الاصطلاحي ، فكانت هذه المشاركة بعيدة كل البعد عن الطابع الديمقراطي الحر.

ثانيا– الانتخابات النيابية العراقية والمشاركة السياسية للمرأة 2005 –2010

بعد سقوط النظام السياسي القائم في العراق عام 2003 على يد القوات الأمريكية كانت هناك مدة فراغ دستوري، فقامت سلطة التحالف المؤقتة، بإنشاء مجلس الحكم العراقي الذي تشاور معها على وضع قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية [12] ، وقد شاركت ثلاث نساء في مجلس الحكم من بين 25 شخصية سياسية، اذ تم تعيين ثلاثة نساء لعضوية الحكم الانتقالي وهن كل من: عقيلة الهاشمي، رجاء الخزاعي، صون جول جابوك [13].

ثم أصدر مجلس الحكم قانون أدارة الدولة عام 2004 الذي اقر نظام حصص (الكوتا) [14] اذ نصت المادة 30/ ج منة على "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية " وبذلك خصص للنساء ما لا يقل عن ربع مقاعد البرلمان كنوع من التمييز الايجابي لهن بعد عقود التهميش والاقصاء التي عانت منه المرأة[15]0 وبذلك حدد قانون أدارة الدولة لأول مرة في تاريخ العراق الدستوري نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار التشريعية ، ب(كوتا) لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية ، وهي عملية تحديث نوعية أكدت على ان يستهدف قانون الانتخابات تحقيق هذه النسبة.

وعلى أساس ما تقدم جاء في المادة ٣ من الامر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في شباط ٢٠٠٤ " ما يلي "يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اول ثلاث مرشحين في القائمة ، كما يجب أن يكون ضمن اسماء اول ست مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الاقل، وهكذا حتى نهاية القائمة" ، وهكذا حددت نسبة مشاركة المرأة ، فشغلت المرأة العراقية 87 مقعدا في الجمعية الوطنية ، وهي النسبة الأعلى في تاريخ البرلمان العراقي ، على ان تلك المشاركة كانت لمدة زمنية قصيرة هي عمر الجمعية الوطنية التي امتدت لتسعة اشهر فقط [16].

بعد انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية في 30 كانون الثاني 2005 قامت لجنة كتابة الدستور بأعداد دستور عراقي دائم ، تم التصويت علية بالأغلبية من الشعب العراقي في 15 تشرين الأول 2005 وقد حافظت المادة الدستورية ، التي جاءت في قانون أدارة الدولة ، على الحقوق السياسية للمرأة وتحديد نسبة مشاركتها في المجالس التشريعية ، الا ان هذه الحقوق تكتسب خصوصيتها وقوتها من كونها جاءت لأول مرة في تاريخ العراق الحديث منصوص عليها في دستور دائم ، فضلا عن ان قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 جاء معززا لنص المادة الدستورية تلك ، ومع صدور ذلك القانون دخلت المرأة العراقية المجال التشريعي لأول مرة في ضل دستور دائم وانتخابات ديمقراطية[17].

حدد الدستور العراقي الدائم لعام 2005 عدد أعضاء مجلس النواب بنسبة مقعد واحد لكل مئة الف نسمة من نفوس العراق ، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر ، كما نص على سن قانون للانتخابات يحدد شروط المرشح والناخب

وكل ما يتعلق بالانتخاب فضلا عن تثبيت قانون نسبة تمثيل النساء، بما لا يقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب، وتكليف المجلس بمعالجة حالات استبدال الاعضاء عند الاستقالة او الاقالة او الوفاة [18] .

وقد جاء قانون الانتخابات رقم 16 لعام 2005 محددا طريقة الترشيح بالقائمة المغلقة كما أجاز الترشيح الفردي ، معالجا تحقيق نسبة تمثيل المراة في مادتين الأولى تتعلق باشتراط ان تكون امرأة واحدة على الأقل في القائمة التي تتألف من ثلاثة مرشحين وان لا تقل نسبتها عن الربع في القوائم التي يستوفي مرشحوها عدد المقاعد المخصص للدائرة الانتخابية ، حيث نصت المادة (11) من قانون الانتخابات على ((يجب ان تكون امراة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين في القائمة))[19] ، في حين تتعلق المادة الثانية بمعالجة الوضع فيما اذا فقدت أحدى النساء عضويتها لسبب او لأخر في مجلس النواب ، اذ نصت المادة 14 من القانون نفسه على اولا : ((اذا فقد عضو المجلس مقعدة لأي سبب يحل محلة المرشح التالي في قائمته طبقا للترتيب الوارد فيها)) ثانيا : ((اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة الا اذا كان ذلك مؤثرا على نسبة تمثيل النساء)) [20] .

وفعلا تمت انتخابات مجلس النواب العراقي في كانون الاول لسنة 2005 ، فحصلت المرأة العراقية على (74) مقعدا برلمانيا في اول جمعية وطنية منتخبة لكتابة الدستور ، من بين 275 مقعدا ، اي بما يعادل 26% من المقاعد البرلمانية آنذاك وتعزز ذلك الدور بمشاركة (8) نساء في لجنة كتابة الدستور من اصل 71 عضوا ، توزعن على كافة اللجان الفرعية التي عملت على كتابة فصول الدستور المختلفة وهن كالاتي (عقيلة الدهان ، زهراء الهاشمي ، التفات عبد السادة، مريم الريس ، ايمان الاسدي ، ناجحة عبد الامير ، منيرة عبدول ، الاء السعدون) [21]. وبذلك يتضح مما تقدم بان الدستور ثبت حصة المرأة من مقاعد البرلمان، في اول مبادرة حسن النوايا تجاه مشاركة المرأة العراقية سياسيا وقد تكون في حينها هي الأولى بحجم المشاركة عربيا وربما دوليا.

ومن الجدير بالاشارة حصول المرأة العراقية على عدد من الحقائب الوزارية المتنوعة في اول وزارة عراقية منتخبة، اذ تولت عدد من النساء بعض الوزارات في عهد حكومة ابراهيم الجعفري الانتقالية (نيسان2005– ايار 2006) [22] وهن كالاتي: جوان فؤاد معصوم – وزيرة الاتصالات، باسمة يوسف –وزيرة العلوم والتكنلوجيا، سهيلة جعفر– وزيرة المهجرين، نسرين البراوي – وزيرة البلديات والاشغال العامة، ازهار الشيخلي ، وزيرة شؤون المراة [23]. في حين حصلت المرأة في حكومة نوري المالكي (2006–2010) [24] على اربعة حقائب وزارية، وكانت من حصص: بيان دزئي –وزيرة الاعمار والاسكان، نرمين عثمان – وزيرة البيئة، وجدان ميخائيل– وزيرة حقوق الانسان، فاتن عبد الرحمن – وزير شؤون المراة [25].

استند الإطار التشريعي لانتخابات 2010 على قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 والذي تم تعديله بالقانون ، رقم (26) لسنة 2009 ، والذي بموجبه حدد عدد مقاعد مجلس النواب ب (325) مقعدا ، كما تم توزيع هذه المقاعد على محافظات العراق اذ عدها القانون المذكور بحدودها الادارية الرسمية دوائر انتخابية [26]، وقد الغى تعديل القانون ايضا القائمة المغلقة التي كان معمولا بها في ظل انتخابات مجلس النواب ، ومن الجدير بالذكر ان النظام الانتخابي الذي اعتمده قانون المعدل ، هو المزج بين نظامي التمثيل النسبي والأغلبية وبين القائمة المفتوحة التي تحكم العراق [27] ، وعلى الرغم

من ذلك فقد حققت المرأة العراقية نجاحا كبيرا في هذه الانتخابات وهو الأول من نوعه على مستوى العراق والوطن العربي ، اذ بدأت الانتخابات في 7 اذار عام 2010 وتنافس فيها قرابة (6281) مرشحا بينهم (1813) امرأة توزعوا على (12) ائتلافا كبيرا و(167) كيانا سياسيا ، على (325) مقعدا في البرلمان و(310) موزعة على المحافظات الثمانية عشر و(8) مقاعد للأقليات و(5) للمسيحيين ومقعد لكل من الصابئة الازيدين والشبك و(7) مقاعد تعويضية تمنح للقوائم التي تحصل على اكبر عدد من الاصوات [28] 0 في حين خصص للمرأة في هذه الانتخابات(82) مقعد من اصل (325) اي بنسبة (23،25%) ، فحصلت المرأة ، على (21) مقعدا من مقاعد مجلس النواب في انتخابات تنافسية ، اي بنسبة (6،5%) من مجموع المقاعد ، دون الحاجة الى الكوتا ، وهو ما يشكل اكثر من 25% من المقاعد المخصصة لها ، وهذا مؤشر ايجابي يوضح مدى التطور الحاصل في اتجاهات الناخب العراقي نحو التصويت للمرأة [29].

وخلال حكومة 2010 انحسرت مشاركة المرأة التنفيذية ، اذا اقتصر الأمر على حقيبة وزارية (واحدة) فقط وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة برئاسة ابتهال كاصد الزيدي ، وشكل هذا بحد ذاته مؤشر خطير على تهميش وتراجع وانحسار دور المرأة في ممارسة حقوقها السياسية[30] 0 وعلى الرغم مما ذكر ، فأننا اذا نظرنا بصورة عامة الى تمثيل المرأة العراقية في الوزارات وما شكلته من ثقل سياسيا بعد 2003 ، تتضح لنا الطفرة النوعية في حقوقها المغتصبة ، اذ أصبح للنساء دور قيادي وكبير في صناعه القرار السياسي ، من خلال تبوئها مراكز مهمة وحساسة في الدولة العراقية.

ثالثا: المرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي 2005 –2010

من جهة اخرى فقد شهدت جلسات المجلس النيابي طرحا للعديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد حضيت تلك القضايا باهتمام معظم النائبات ، فمن خلال متابعة جلسات المجلس النيابي نلاحظ ارتفاع الأداء العام للمرأة البرلمانية بمناقشة العديد من القضايا ، ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي ، والقوانين التي تخدم الدولة العراقية فضلا عن خدمة قضايا تخص مسقط رأسها ، كما كان لها موقف متميز في المشاركة الإعلامية ، التي استطاعت من خلالها ان توصل رسائل عديدة الى السلطة التنفيذية ، فبهذه المشاركة الإعلامية عبرت النائبة عن مشاكل ومعاناة الفرد العراقي[31] .

فقد شاركت عدد من النائبات في اللجان الدائمة للمجالس النيابية، فيما ترأست بعضهن هذه اللجان، ولو بنسبة ضئيلة، ففي أول مجلس نيابي في كانون الاول 2005 أصبحت بعض من البرلمانيات عضوات في عدد من اللجان، إذ ترأست النائبة آلاء طالباني لجنة مؤسسات المجتمع المدني وترأست النائبة سميرة الموسوي لجنة المرأة والأسرة [32].

فيما لوحظ بعض السلبيات التي تؤخذ على المرأة البرلمانية ، ان النساء بشكل عام كن اقل نصيب من الرجال في ترأس اللجان النيابية ، وفي قيادة الكتل السياسية والحزبية ، بل تعاني المرأة من حرمان في بعض المراكز المهمة ، كرئاسة البرلمان ورئاسة الوزراء وغير ذلك ويبدو ان الإقصاء المزدوج الذي مارسته قيادات الكتل السياسية للنساء سواء في أبعادها

عن المشاركة في مجريات العملية السياسية [33]، او عندما توزيعهن على اللجان الدائمة في المجلس بعيدا عن اللجان السيادية المتعلقة بالأمن والاقتصاد والثروات والقانون ، او عندما كانت الأولوية في المشاركة في القضايا السياسية والإستراتيجية والأمنية والخلافات الدستورية تعطى لقادة الأحزاب والقوائم التي لم تكن النساء تحتل اي مركز قيادي فيها [34] ، ومع ذلك لا يمكن ان نبخس دور المرأة القيادي ، حيث لم تقف المرأة البرلمانية مكتوفة الأيدي حيال ذلك الأمر فقد استطاعت ان تجد لها دور ريادي مستقل ، حيث تمكنت مجموعة من النائبات التصدي والولوج في جميع القضايا التي تخص الدولة العراقية سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية فكانت لبعض النائبات صوت مسموع خلال الدورة الانتخابية الاولى ، فمنهم : النائبة منى زلزلة وآلاء السعدون والنائبة جنان العبيدي التي ترقت بالسؤال عن المخصصات الطبية والنائبة أسماء الدليمي التي ناقشت مخصصات الوقف السني والنائبة كاتيا طلعت التي تناولت المبالغ المخصصة للموازنة [35]، فيما تساءلت النائبة ندى السوداني على عدم وجود مبالغ مخصصة للمهجرين واحتجت النائبة سميرة الموسوي على عدم مراعاة الميزانية لحقوق الأرامل في العراق ، فيما لوحظ عدم مشاركة المرأة البرلمانية في مجال القضايا السياسية والأمنية وخاصة لجنة الأمن والدفاع النيابية في تلك الدورة الانتخابية [36] ، مما سبق يتضح أن دور المرأة البرلمانية في الدورة الانتخابية الأولى كان ضعيف بوصف المرأة العراقية حديثة العهد في المشاركة البرلمانية الحقيقة الفعلي .

وفي الدورة الانتخابية الثانية لسنة 2010 كانت مشاركة المراة البرلمانية اوسع واشمل ، اذ شاركت النائبات بمنصب رئيس لجنة ، في خمس لجان وهي : لجنة الصحة، لجنة الخدمات والأعمار، لجنة المهجرين، لجنة المرأة، لجنة شؤون الأعضاء، أما اللجان التي شغلت فيها النائبات نائب للرئيس هي : لجنة الخدمات ، لجنة الثقافة والإعلام، لجنة المهجرين، لجنة مؤسسات المجتمع المدني، لجنة شؤون الأعضاء أما اللجان التي شغلت فيها منصب مقررات هي : لجنة العلاقات الخارجية ، لجنة الخدمات، لجنة الزراعة، لجنة الشهداء، لجنة المرأة ، في حين كانت نسبه تمثيل المرأة في اللجان السياسية لا بأس بها مقارنة بالدورة البرلمانية الأولى [37]، كما كان للمرأة البرلمانية حضور واضح في جلسة البرلمان والمداخلات التي قامت بها البرلمانيات منها مداخلات النائبات : مها الدوري ، بتول فاروق، زينب الطائي، حنان الفتلاوي ، في قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة التي تم مناقشتها داخل قبة البرلمان وأخذت حيزا واسعا ، فيما ركزت بعض النائبات البرلمانيات في مناقشتهن على الجوانب السياسية والقانونية مثل: رحاب نعمة مكطوف، أسماء طعمة مهدي ، ولم تشهد الدورة الانتخابية الثانية تطورا كبيرا في المجال الرقابي للمرأة البرلمانية ولم تسجل أي نشاط فاعل وسجلت استجوابات خجولة ومحددة للرقابة لبعض الوزارات [38] ، فيما شهدت الدورة ثلاث استجوابات كانت حصة المرأة البرلمانية واحدة منها ، حيث وجهت النائبة حنان الفتلاوي لرئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعض الاسئلة حول بعض النصوص والقوانين الخاصة بالانتخابات [39] ، مما سبق يتضح أن دور المرأة في الدورة الانتخابية الثانية اكثر فعالية من الدورة الأولى بحكم الخبرة التي اكتسبتها المرأة في مجال العمل البرلماني.

من جانب أخر كان لأغلب النائبات دور في الاستماع وتلقي طلبات المواطنين وشكاويهم ، محاولات وضع الحلول لها ، فضلا عن المشاركة في نشاطات المجتمع المدني ، فقد انطلقت بعد2003 في العراق حركة هائلة كان من أهم ثمارها

الأعداد الهائلة من منظمات المجتمع المدني ، فقد بلغت حتى نهاية 2007 عدد المنظمات المسجلة رسميًا 5334 ، منها 280 منظمة نسويه أو معنية بالشأن النسوي ، فضلا عن 400 منظمة تنطوي برامجها على الاهتمام بقضايا تمكين المرأة أو الدفاع عن حقوقها [40]، كما شكلت القضايا النسوية احدى مجالات اهتمامهن ، فشغلت بعضهن عضوية في الكتلة النسوية [41] ، ومن الجدير بالذكر ان لبعض البرلمانيات دور في اقامة الندوات والمؤتمرات والاجتماعات الاعلامية والثقافية ، التي تسلط الضوء على ابرز القضايا العامة التي تخص الفرد العراقي ومحاولة النهوض بها [42] .

يتضح مما ذكر بان للمرأة البرلمانية العراقية مساهمات ايجابية ومتميزة ، حيث شاركت النساء في كتابة الدستور وبعض التشريعات السياسية المهمة، مما جعلنا نلتمس دورهن المهم في الجانب التشريعي وكان لبعض النائبات مواقف متميزة ومستقلة وجريئة ، فقد كان لبعضهن نسبة مشاركة في الجلسات البرلمانية ، كما كان لعدد اخر صوت معارض ومستقل وصريح في قضايا مهمة ، وبمقابل هذا الاداء لبعض النائبات ، ممن كان لهن خبرة سياسية امتدت عبر مشاركتهن في مجلس الحكم والجمعية الوطنية الى مجلس النواب ، كان هناك نائبات مشاركتهن ضعيفة او معدومة في المجلس 0

الخاتمة

1- استطاعت المرأة العراقية ان تجد لها دورا قياديا متميزا، من خلال مشاركتها الفعالة في العملية السياسية، فقد لعبت النائبة العراقية دور مهما في مناقشة العديد من المواضيع التي تخص الدولة العراقية ومن جميع الجوانب.
2- لم تكن مشاركة المرأة البرلمانية بمستوى طموح المرأة العراقية، فقد اقتصرت مناقشات المجلس على عدد من النائبات، في حين لم نجد مشاركة لأخريات، وانما التزمت بعظهن الصمت طيلة جلسات المجلس التشريعي، وهو مؤشر سلبي، لا يلبي طموح النساء العراقيات.
3- هناك عوامل عديدة حجمت من مشاركة المرأة البرلمانية، منها التوازنات السياسية والحزبية، حيث كانت المراة البرلمانية أسيره لتلك الانتماءات، ناهيك عن الرغبة الشخصية او الميول لمناطق مسقط الراس، ومع ذلك لا يمكن ان نبخس دورها، فقد استطاعت المرأة، ان تجد لها دور ريادي مستقل، حيث تمكنت مجموعة من النائبات بالتصدي والولوج في جميع القضايا التي تخص الدولة العراقية
4- على الرغم من مشاركة المرأة في العملية السياسية، الا ان دورها بقي محددا بإطار الحصة الانتخابية او الكوتا، الذي حدد نسبة مشاركة المرأة.
5- لم تستطع المرأة البرلمانية ان تفعل دور الكتلة النسوية داخل مجلس النيابي، بسبب اختلاف الميول السياسية بين نائبة واخرى، تلك الكتلة التي يمكن ان تكون وحدة متماسكة تدافع عن حقوق المرأة.
6- حرمت المرأة العراقية من ممارس دور رئاسة مجلس النواب والرئاسات الثلاث، كما لم يكن لها حق في عدد من وزارات الدولة الحساسة، كما كانت حصتها من اللجان الدائمة ليست بالمستوى المطلوب 0

7- كان الأوجب على المرأة البرلمانية ان تجد كتلة نسويه موحدة داخل المجلس النيابي، بعيدة عن اي انتماءات وتحزبات، تتكاتف فيما بينها، لتطالب بحقوق المرأة المشروعة، وهو ما سيؤدي للارتقاء بواقع المرأة العراقية 0

هوامش البحث:

1- غصون مزهر حسين، دور المرأة العراقية في الحياة السياسية 1958-1963، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2017، ص8 0

2- وفاء كاظم الكندي، موقف التشريعات الدستورية من المرأة العراقية1921-1958، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد 34، 2017، ص820.

3- نوري لطيف، القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، مطبعة علاء، بغداد، 1980، ص244.

4- رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2004 ، ص392 0

5- نصت المادة (31) من دستور 1964 المؤقت على حرية تكوين النقابات والجمعيات بالوسائل المشروعة وعلى اسس وطنية مكفولة في حدود القانون ، كما نصت المادة (32) منة على حق العراقيين بالاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحا ، ودون حاجة الى اخطار سابق ، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون للتفاصيل ينظر :المعهد الدولي لحقوق الانسان وبالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي ونقابة المحامين الأمريكية ، الدساتير العراقية دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، كلية القانون ، جامعة ديبول الأمريكية ، 2005، ص103-104 0

6- نصت المادة (39) من دستور 1964 المؤقت على ان الانتخابات حق للعراقيين على الوجة المبين في القانون، ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني، ينظر: رعد ناجي الجدة، المصدر السابق ،401.

7- داود مراد حسين وعلاء عبد الحسين العنزي، الانظمة الانتخابية والمشاركة السياسية 2009-2010، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، المجلد 6 ، 2015، ص42.

8- حسن تركي عمير، الحقوق السياسية للمرأة العراقية في الدساتير المعاصرة بين التمكين والتهميش، مجلة الكتاب السنوي لمركز ابحاث الطفولة، المجلد 8 ، الاصدار ج2، جامعة ديالى، 2013، ص57.

9-نصت المادة (21) من دستور سنة 1968 المؤقت على ان العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات امام القانون ، ولا تمييز بينهم في الجنس او العرق او اللغة او الدين او ويتعاونون فيما بينهم للحفاظ على كيان وطنهم بما فيهم العرب والأكراد ويضمن هذا الدستور حقوقهم القومية، للتفاصيل ينظر : داود مراد حسين وعلاء عبد الحسين العنزي، المصدر السابق، ص 42.

10- المعهد الدولي لحقوق الانسان وبالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي ونقابة المحامين الأمريكية، المصدر السابق، ص 104-107 .

11- طيف مكي عبد الخالق، السلوك السياسي للمرأة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص186 ؛ حسن تركي عمير، المصدر السابق، ص62 .

12- مجلس الحكم في العراق هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الاحتلال الامريكي لبغداد في 9 نيسان 2004 ، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحد برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق ، ثم تشكل مجلس الحكم في 12 تموز 2003، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ، وكان يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة ، منح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة ، أمتد مجلس الحكم لغاية 1 حزيران 2004، لتحل محلة الحكومة العراقية المؤقتة ، للتفاصيل ينظر: بدرية صالح عبد الله ، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام2003 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 2 ، المجلد 4 ، 2015 ، ص 238 0

13- في كانون الاول 2003 عينت سلامة الخفاجي لتشغل منصب عقيلة الهاشمي التي توفيت في 25 ايلول 2003 بعد خمسة أيام من إصابتها بجروح بليغة بعملية اغتيال أمام منزلها في بغداد، ينظر: منظمة الامل ومشروع تطوير القانون في العراق، تقييم حول وضع المرأة في العراق، الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية والدولية، بغداد ، 2005 ، ص13-15 0

14- الكوتا : معناها في اللغة العربية (الحصة) واصل كلمة (Quota) لاتيني شاع استخدامة حديثا ، ومعناها الاصطلاحي تخصيص عدد من المقاعد في البرلمان بغض النظر عن عدد الناخبين الذين صوتوا لصالح النساء ، وهذا يعني ان يكون للمراة حصة في السلطة التشريعية على سبيل الوجوب والالزام ، وقد اشارت المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة ، لاسيما مؤتمر بكين(بيجين) عام 1995 ، الذي حدد اشتراك المراة سياسيا بنسبة 30% ، ينظر : مريانا الخياط الصبوري ، معوقات في وجة تحقيق المساواة بين الجنسين ، حالة لبنان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 317 ، مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، 2005 ، ص110 .

15- مسعود ظاهر، الاداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 321، 2005، ص86.

16- عبد السلام ابراهيم البغدادي، المرأة والدور السياسي، مركز دراسات حقوق الانسان، عمان، 2010، ص25 .

17- قاسم عبودي، دور النظام الانتخابي في صياغة النموذج الديمقراطي في العراق، جريدة المدى، العدد 2765، بغداد، نيسان، 2012، ص7.

18- جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4012 ، في 27 كانون الاول 2005 ؛ صباح صادق جعفر الانباري ، الدستور ومجموعة قوانين الاقاليم والمحافظات، المكتبة القانونية، بغداد، 2009، ص9-14.

19- عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2013 ، ص95 .

20- وسيم حسام الدين الاحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، 2016، ص163.

21- عامرة البلداوي ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الميزان، صحيفة المثقف، العدد 4484، سيدني، 15 كانون الاول 2018.

22- ابراهيم عبد الكريم الجعفرى ، ولد في عام 1947 فى مدينة كربلاء، حصل على شهادة البكالوريوس في الطب من جامعة الموصل، وقد انضم لحركة الدعوة في 1966 وأصبح المتحدث الرئيسي باسمها، ثم أصبح اول رئيس لمجلس الحكم الانتقالى العراقى، ثم رئيس مجلس الوزراء سنة 2005 – 2006. ينظر: ابراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008.

23- بيداء محمود احمد وبدرية صالح عبدالله ، المرأة العراقية ودرها في مجلس النواب منذ عام 2003، مجلة المعهد العلمي للدراسات العلمية، العدد 3، تشرين الاول، 2020، ص 75

24- نوري كامل أبو المحاسن المالكي ولد في 1950 في مدينة الحلة، حصل على شهادة الماجستير باللغة العربية، انضم عام 1970 إلى حزب الدعوة الإسلامي المعارض للنظام غادر العراق عام 1979 بعد أن صدر عليه حكم بالإعدام، وهو الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية أصبح رئيس الوزراء العراقي بين عامي 2006 و2014. ينظر: عبد العزيز عليوي العيساوي، المصدر السابق، ص97.

25- صباح قدوري، المرأة العراقية وضعف المشاركة السياسية: الأسباب والاثار – وافاق المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، 2008، ص7.

26- كريم محمد حمزة، تمكين المرأة العراقية وتقاطع الوسائل، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص135.

27- سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات، على الموقع الالكتروني: https://iknowpolitics.org

28- طالب كاظم العبودي، مراحل تعديل قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد 12، بغداد، اذار 2010، ص101-103؛ انور سعيد الحيدري، قراءة نقدية النظم الانتخابية في العراق، وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد، 2011، ص 286.

29- ازهار محمد عيلان ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 62 ، 2015، ص86 0

30- رغد نصيف جاسم ، المشاركة الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، دراسة اجتماعية سياسية ميدانية ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2012 ، ص82 0

31- حمدية الحسيني ، الحقوق السياسية للمرأة العراقية 2003-2010 ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر لعلمي الاول للانتخابات ، اربيل ، في نيسان 2011 ، ص105 0

32- في عهد حكومة ابراهيم الجعفري الانتقالية في نيسان 2005- ايار 2006 ، ينظر : بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، ، دار الحصاد ، دمشق ، 2013 ، ص60-61 ؛ حسن تركي عمير ،

اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية الانسانية ، جامعة ديالى ، 2012.

33- امنة محمد علي ، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 70 ، 2017، ص 218 0

34- ليلى حسين معروف ، المرأة العراقية وحقائق التغيير بعد عام 1968، مجلة القضاء العراقية ، العدد 1 ، بغداد ،1982 ، ص246 0

35- محضر جلسة رقم (1) الفصل التشريعي الثاني ، السنة التشريعية الثانية في٢٠ تشرين الثاني2011،الدورة الانتخابية الثانية 2010-2014 ، ص5 0

36- محضر جلسة رقم (1) الفصل التشريعي الثاني ، المصدر نفسة ، ص7 0

37- نهلة النداوي ، الاداء البرلماني للمرأة العراقية ، مطبعة الطباع ، بغداد ، 2010 ، ص 47 .

38- محضر جلسة رقم (4) الفصل التشريعي الأول ، السنة التشريعية الاولى في 5 اب2014 ، الدورة الانتخابية الثالثة 2014-2018 ، ص11 .

39- محضر جلسة رقم (11) الفصل التشريعي الأول ، السنة التشريعية الاولى في 3 ايلول2014 ، الدورة الانتخابية الثالثة 2014-2018 ، ص41 .

40- منظمة المرأة العربية ، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية ، منظمة المراة العربية ، القاهرة ، 2016 ، ص39 0

41- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا ، سبل تعزيز دور المراة في حل النزاعات وبناء السلام ، نيويورك ، ص64 0

42- بلقيس محمد جواد ، المرأة العراقية والديمقراطية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 41، المجلد 21، 2010 ، ص 216 0

المصادر والمراجع:

1- غصون مزهر حسين، دور المرأة العراقية في الحياة السياسية 1958-1963، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2017.
2- وفاء كاظم الكندي، موقف التشريعات الدستورية من المرأة العراقية1921-1958، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، العدد 34 ، 2017 .
3- نوري لطيف، القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، مطبعة علاء، بغداد ، 1980.
4- رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 .
5- المعهد الدولي لحقوق الانسان وبالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي ونقابة المحامين الأمريكية ، الدساتير العراقية دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، كلية القانون ، جامعة ديبول الأمريكية ، 2005 .
6- داود مراد حسين وعلاء عبد الحسين العنزي ، الانظمة الانتخابية والمشاركة السياسية 2009-20010 ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 1 ، المجلد 6 ، 2015 .
7- حسن تركي عمير ، الحقوق السياسية للمرأة العراقية في الدساتير المعاصرة بين التمكين والتهميش ، مجلة الكتاب السنوي لمركز ابحاث الطفولة ، المجلد 8 ، الاصدار ج2، جامعة ديالى ، 2013 .
8-طيف مكي عبد الخالق ، السلوك السياسي للمرأة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013 .
9- بدرية صالح عبد الله ، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام2003 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 2 ، المجلد 4 ، 2015 .
10- منظمة الامل ومشروع تطوير القانون في العراق ، تقييم حول وضع المرأة في العراق ، الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية والدولية ، بغداد ، 2005 ، .
11- مريانا الخياط الصبوري ، معوقات في وجة تحقيق المساواة بين الجنسين ، حالة لبنان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 317 ، مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، 2005.
12- مسعود ظاهر ، الاداء البرلماني للنائبات العربيات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 321 ، 2005 .
13- عبد السلام ابراهيم البغدادي ، المرأة والدور السياسي ، مركز دراسات حقوق الانسان ، عمان ، 2010 .
14- قاسم عبودي ، دور النظام الانتخابي في صياغة النموذج الديمقراطي في العراق ، جريدة المدى ، العدد 2765 ، بغداد ، نيسان ، 2012 .
15- جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4012 ، في 27 كانون الاول 2005 .
16- صباح صادق جعفر الانباري ، الدستور ومجموعة قوانين الاقاليم والمحافظات ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2009 .
17- عبد العزيز عليوي العيساوي ، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2013 .

18- وسيم حسام الدين الاحمد ، التمكين السياسي للمرأة العربية ، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، الرياض ، 2016 .
19- عامرة البلداوي ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الميزان ، صحيفة المثقف ، العدد 4484 ، سيدني، 15 كانون الاول 2018.
20- ابراهيم الجعفري ، تجربة حكم ، مركز دراسات المشرق العربي ، بيروت ، 2008 .
21- بيداء محمود احمد وبدرية صالح عبدالله ، المرأة العراقية ودرها في مجلس النواب منذ عام ٢٠٠٣ ، مجلة المعهد العلمي للدراسات العلمية ، العدد 3، تشرين الاول ، ٢٠٢٠.
22- صباح قدوري ، المرأة العراقية وضعف المشاركة السياسية :الأسباب والاثار – وافاق المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
23- كريم محمد حمزة ، تمكين المرأة العراقية وتقاطع الوسائل ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 .
24- سندس عباس حسن ، المشاركة السياسية للنساء في العراق الفرص والتحديات ، على الموقع الالكتروني : https://iknowpolitics.org
25- طالب كاظم العبودي ، مراحل تعديل قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 12، بغداد ، اذار 2010 .
26- انور سعيد الحيدري ، قراءة نقدية النظم الانتخابية في العراق ، وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مطبعة الوقف الحديثة ، بغداد ، 2011 .
27- ازهار محمد عيلان ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 62 ، 2015 .
28- رغد نصيف جاسم ، المشاركة الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، دراسة اجتماعية سياسية ميدانية ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2012 .
29- حمدية الحسيني ، الحقوق السياسية للمرأة العراقية 2003-2010 ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر لعلمي الاول للانتخابات ، اربيل ، في نيسان 2011 .
30- بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ، ، دار الحصاد ، دمشق ، 2013 .
31- حسن تركي عمير ، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية الانسانية ، جامعة ديالى ، 2012.
32- امنة محمد علي ، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 70 ، 2017 .
33- ليلى حسين معروف ، المرأة العراقية وحقائق التغيير بعد عام 1968، مجلة القضاء العراقية ، العدد 1 ، بغداد ، 1982 .

34- محضر جلسة رقم (1) الفصل التشريعي الثاني ، السنة التشريعية الثانية في٢٠ تشرين الثاني2011، الدورة الانتخابية الثانية 2010-2014 .
35- نهلة النداوي ، الاداء البرلماني للمرأة العراقية ، مطبعة الطباع ، بغداد ، 2010 .
36- محضر جلسة رقم (4) الفصل التشريعي الأول ، السنة التشريعية الاولى في 5 اب2014 ، الدورة الانتخابية الثالثة 2014-2018 .
37- محضر جلسة رقم (11) الفصل التشريعي الأول ، السنة التشريعية الاولى في 3 ايلول2014 ، الدورة الانتخابية الثالثة 2014-2018 .
38- منظمة المرأة العربية ، المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية ، منظمة المراة العربية ، القاهرة ، 2016 .
39- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا ، سبل تعزيز دور المراة في حل النزاعات وبناء السلام ، نيويورك .
بلقيس محمد جواد ، المرأة العراقية والديمقراطية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 41، المجلد 21، 2010 .